

Distr.: General  
14 January 2008  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون



### الوثائق الرسمية

#### اللجنة الخامسة

#### محضر موجز للجلسة الثامنة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد علي . . . . . (ماليزيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

#### المحتويات

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩  
(تابع)

المخطط العام لتجديد مباني المقر

البند ١٣٥ من جدول الأعمال: النظام الموحد للأمم المتحدة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing, Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

**البند ١٢٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (تابع)**

المخطط العام لتحديد مباني المقر (A/62/5 (Vol. V)، و (A/62/281 (Part I)، و A/62/364 و A/62/490)

وتقدم خيارات ممكنة إلى الجمعية للنظر فيما يتعلق بكيفية البقاء في حدود الميزانية المعتمدة، كان الأمين العام يقترح التعجيل في تنفيذ الاستراتيجية الرابعة المعتمدة. ومقترحه ينسجم والاستراتيجية الرابعة المعتمدة في أنه يسمح لوظائف الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات بالبقاء في مجمع الأمم المتحدة داخل مرافق مؤقتة. أما المكتبة فستُنقل كما هو مقرر، وسيستخدم مبناها مكان إيواء إضافي. إلا أن مبنى الأمانة العامة بكامله فسيتم إخلاؤه، في إطار الاستراتيجية المعجلة، ويُحدد في مرحلة واحدة بدلا من أربع مراحل، كما ستُنفذ الأعمال في مباني الأمانة العامة والمؤتمرات على مرحلتين بدلا من ثلاث مراحل.

٤ - وأعربت عن تفضيلها الاستراتيجية المعجلة لأنها ستقلل من المخاطر في ثلاثة مجالات: ستقلل من أثر أعمال البناء على أنشطة المنظمة وتقلل من مخاطر الحوادث العارضة أو المتعمدة المتصلة بأعمال البناء. فضلا عن تجنب الحاجة إلى فترات توقف مؤقتة في الجدول الزمني لتنفيذ أعمال البناء، مما يقلل من احتمال زيادة التكلفة. وأخيرا، ستقلل من مخاطر التزايد غير المتوقع للتكلفة نتيجة للزيادة غير المتوقعة في معدل التضخم لأنه سيتم التفاوض بشأن الجزء الأكبر من عقود البناء والاتفاق عليها في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩، وشراء جميع المواد بأسعار عام ٢٠٠٨.

٥ - والمزية الرئيسية للاستراتيجية المعجلة، بالإضافة إلى أنها لن تتطلب أية أموال إضافية أو إجراء تعديلات على منهج التقييم أو الجدول الزمني، هي أن المشروع بكامله سينجز بحلول عام ٢٠١٣، أي خلال خمس سنوات بدلا من سبع، مما يحد بدرجة كبيرة من عرقلة سير عمليات المنظمة.

٦ - وقالت إنه لم يتم اقتراح الاستراتيجية المعجلة في وقت سابق لجملة من الأسباب. فشركة سكانسكا لم تشر إلا مؤخرا، عقب فوزها بعقد إدارة أعمال البناء في تموز/

١ - السيدة بارسينا (وكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية): عرضت التقرير المرحلي السنوي الخامس للأمين العام عن تنفيذ المخطط العام لتحديد مباني المقر (A/62/364) فقالت، إنه منذ تقديم التقرير المرحلي السابق، تم اختيار شركة لإدارة أعمال البناء هي سكانسكا بيلدينغ يو إس إيه (Skanska Building U.S.A.)، وتعيين مدير تنفيذي جديد، والتوقيع على عقد إيجار مكان مؤقت في وسط مانهاتن، كما بُدئ في الخدمات الاستشارية وهندسة القيمة خلال مرحلة ما قبل التشييد وأحرز تقدم كبير في تصميم للمشروع.

٢ - وأضافت أن الإدارة ترحب بتقرير مجلس مراجعي الحسابات ذي الصلة (A/62/5 (Vol. V)) وتوافق تماما على الاستنتاجات الواردة به. وقد سُلط الضوء في ذلك التقرير على ثلاثة أسباب رئيسية لحالات التأخير وتجاوز التكاليف، وهي: أولا، استوجبت شروط الشراء الفريدة لعقد إدارة البناء توخي الحرص الواجب على نحو خاص من جانب المنظمة؛ ثانيا، إن عملية إدماج مقاومة المبنى للتفجيرات وتعزيز استدامته في وثائق التصميم استغرقت وقتا طويلا وكانت عملية معقدة؛ ثالثا، أدت التغييرات الكبيرة التي طرأت على قيادة المنظمة إلى تغيير في تسلسل القيادة.

٣ - وتابعت قائلة إنه بغية الاستجابة لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦١، التي طُلب إلى الأمين العام بموجبها بذل ما أمكن من جهود لتجنب أي زيادات في الميزانية

٩ - واختتمت بالقول إن الاستراتيجية الرابعة المعجلة المقترحة لن تغير تصميم مجمع المقر المحدد ولا شكله الخارجي. بل أن ما تفعله هو بكل بساطة تعديل مراحل المشروع. ونظرا لاحتياجات شغل الأماكن جزئيا في المنظمة وما يحتاجه ذلك من متطلبات تشغيلية وأمنية، فإن المرونة أمر جوهري. ويجب أن يكون في مقدور الأمين العام الاستجابة على وجه السرعة لما يستجد من معلومات ومن أحوال السوق، مع البقاء في حدود الميزانية العامة المعتمدة والإبقاء على الأسلوب الأصلي للتمويل.

١٠ - السيد ري (مجلس مراجعي الحسابات): عرض تقرير مجلس مراجعي الحسابات بشأن المخطط العام لتجديد مباني المقر عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (A/62/5 (Vol. V))، فقال أن المجلس أشار إلى أن تنفيذ المخطط تأخر حوالي سنة بسبب الوقت الذي استغرقته الجمعية العامة في التوصل إلى مقرر بشأن المشروع؛ وإضافة خيارات جديدة زادت من تعقيد المشروع، وعدم ملاءمة الجدول الزمني للتخطيط؛ فضلا عن التأخر في شغل منصب المدير التنفيذي. وقد زادت حالات التأخير والتغيير تلك، من التكلفة المتوقعة للمخطط بمبلغ ١٤٨ مليون دولار على الأقل، وأبلغت الإدارة بأن التقدير سيخضع لتنقيح إضافي على أساس تطور سير العمل.

١١ - وقال إن المجلس قلق بشكل خاص بشأن نتائج مشروع دراسة تقييم المخاطر الذي أعدته الشركة المديرة لبرنامج المشروع، الذي أشار إلى عدم وجود عمليات مسح جيوتقنية واستكشافية لهياكل المباني القائمة ولموادها، وإلى عدم وجود دراسات عن الحماية ضد التفجيرات. وبالتالي هناك مخاطرة تكمن في احتمال أن يكون الأساس والهياكل المقترحة بحاجة للتدعيم عند القيام بعمليات المسح والدراسات تلك، مما ينجم عنه المزيد من التأخير والتكاليف الإضافية.

يوليه ٢٠٠٧، إلى أنه يمكنها تجديد مبنى الأمانة العامة بعد إخلائه في غضون ثلاث سنين بدلا من ست سنين ونصف السنة، مما يحقق وفورات كبيرة للأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، ورغم أن إيجارات المكاتب التجارية لا تزال في تصاعد، فقد أصبح من الواضح خلال الستة أشهر المنصرمة أن عددا قليلا من المواقع يمكن الحصول عليها بأسعار معقولة. وأخيرا، فإن إبقاء وظائف الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات والمكتب التنفيذي للأمين العام في المجمع الحالي يعني أن ١٧٠٠ موظفا إضافيا فقط سيضطرون للانتقال خارج الموقع.

٧ - وأضافت أن الاستراتيجية الرابعة المعجلة المقترحة، إذا ما نُفذت، ستُبقي على المشروع في حدود الميزانية المقترحة وقدرها ١,٨٧٦ بليون دولار. وعند مقارنة التكلفة الإضافية المترتبة عن استئجار المزيد من أماكن الإيواء المؤقتة مع تكلفة مواصلة تنفيذ الاستراتيجية، فإنها ستتجاوز كثيرا المدخرات في التكلفة المتوقعة من تنفيذ الخطة الزمنية المعجلة للتجديد. وفضلا عن ذلك، فإن التقييمات الموجودة ستوفر ما يكفي من أموال لتنفيذ المشروع، وبالتالي لن يطلب مدير أعمال البناء خطاب الاعتماد ما لم يحصل تأخير في الجدول الزمني للمدفوعات.

٨ - وأردفت قائلة إنه بغض النظر عن الاستراتيجية المختارة، فإن تكاليف الخطة تزيد فعلا عن إمكانية الميزانية. وتبعاً لذلك، فإن مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر، الذي يعمل بالمشاركة مع شركة سكانسكا، مستعد للبدء في تطبيق هندسة القيمة تطبيقا معمقا من أجل خفض التكاليف دون المساس بنوعية المشروع أو استدامته. وإن نطاق هندسة القيمة اللازم هنا يماثل نظيره المطلوب لمعظم المشاريع المعقدة في مرحلة ما قبل التشييد، وهو ما يمكن تحقيقه على أتم وجه. وستُعدّل التصميمات عند الضرورة لضمان البقاء في حدود الميزانية المعتمدة.

الواردة في تقرير الأمين العام فيما يخص تقليص الإطار الزمني لإنجاز المشروع والإبقاء على تكاليفه ضمن الميزانية المعتمدة. ومن ثم، توصي اللجنة الاستشارية بأن توافق الجمعية العامة على الاستراتيجية الرابعة المعجلة.

١٨ - السيدة ميسكييتا (البرتغال): تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي، وباسم البلدان المرشحة لعضويته وهي تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وباسم بلدان عملية الاستقرار والانتساب وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا؛ بالإضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وليختنشتاين ومولدوفا والنرويج، فشددت على أهمية المخطط العام لتجديد مباني المقرر والحاجة الماسة إليه وطلبت إلى الأمين العام تقديم دعمه الكامل والشخصي له.

١٩ - وأعربت عن قلق الاتحاد الأوروبي لسماحه أن تنفيذ خطة إيجاد مكان مؤقت قد تأخر وتجاوز التكاليف المقررة. وقالت إنها تتفق مع اللجنة الاستشارية في أن التوصيات التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات وثيقة الصلة بالموضوع ومركزة، وأعربت عن أملها في أن تُنفذ على وجه السرعة. وقالت إنها تتوقع من الأمانة العامة توفير معلومات مستكملة عما وصل إليه تنفيذ التوصيات، لا سيما التوصية المتعلقة بإنشاء المجلس الاستشاري الذي طال انتظاره.

٢٠ - وتابعت قائلة إن الاتحاد الأوروبي أعرب عن ثقته، عقب موافقة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين على مخطط البناء وآلية التمويل، من أن المشروع سيمضي قدما بخطى حثيثة. ومع ذلك، تبدو المقترحات الجديدة التي قدمها الأمين العام منطقية وعملية. وتبشّر الاستراتيجية الرابعة المعجلة أن تعيد تكلفة المشروع إلى حدود الميزانية المعتمدة، وقيمتها ١,٨٧ بليون دولار، من خلال تقليص الجدول الزمني لأعمال البناء وتقليل المخاطر المتعلقة بالسلامة والأمن والتشغيل.

١٢ - وقال إن المجلس يرى أيضا عدم كفاية الموارد البشرية لإدارة المشروع نظرا للتأخر في شغل الوظائف. ففي ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧، بلغ معدل الشواغر في مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقرر ٢١ في المائة. وعلاوة على ذلك، لم تكن دائرة إدارة المرافق قد كوّنت مواردها بعد مع احتياجات المشروع.

١٣ - وختم قائلاً إن المجلس أشار إلى التنفيذ الكامل لثلاث توصيات من أصل خمس وردت في تقريره عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ (A/61/5 (Vol. V))، ولا تزال هناك توصيتان قيد التنفيذ.

١٤ - السيد ساها (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/62/490)، فأشار إلى أنه تم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ تقدير تكلفة المخطط، وأنها تجاوزت الميزانية المعتمدة بمبلغ قدره ٢١٩,٦ مليون دولار. لكن شركة سكانسكا أجرت تقييما بغية تجنب الزيادات في الميزانية، قررت على أساسه أن فوائدها ستجنى من التعجيل بمراحل التجديد.

١٥ - وتابع القول إن الأمين العام، بغية أن يعود بالمخطط إلى حدود بارامترات الميزانية المعتمدة، أشار في تقريره إلى أنه يتعين تحديد الوفورات التي تنتج عن تطبيق هندسة القيمة. إلا أنه ليس مطلوباً من الشركة، ولا هي تستطيع، في المرحلة الحالية تقديم أسعار نهائية كتابةً.

١٦ - وترى اللجنة الاستشارية أن الاستمرار في تطبيق هندسة القيمة له ما يبرره. وترى أيضا أن التكاليف المرتبطة بتغيير الأثاث والمعدات، التي لم تُدرج في الميزانية، ينبغي النظر فيها في سياق مناقشة الخطة.

١٧ - وبالرغم من وجود أوجه عم تيقن وتتصل المخاطر بعملية التنفيذ، تستحسن اللجنة الاستشارية الاستراتيجية الرابعة المعجلة، آخذة بالاعتبار المعلومات والضمانات

أي تأخيرات أخرى وأي تجاوز لتكاليف المقررة وكفالة الامتثال لولايات الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، وتأكيدا من جديد لأحكام قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦١، تدعو مجموعة الـ ٧٧ والصين مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى مواصلة تقديم التقارير بشأن تنفيذ المخطط العام.

٢٤ - ومضى يقول إن الاستراتيجية المعجلة التي يقترحها الأمين العام تقوم على التكلفة والمخاطر واعتبارات تشغيلية وتبرز المكاسب الكبيرة المرتبطة بالتعجيل في مراحل تجديد مبني الأمانة العامة والمؤتمرات كليهما. فموجب الاستراتيجية الجديدة، سيكون مبني الأمانة العامة خاليا خلال أعمال التجديد، الأمر الذي يستبعد معه وجود مخاطر تتعلق بالصحة والسلامة. وينبغي إيلاء أهمية بالغة أيضا إلى سلامة وأمن وصحة موظفي الأمم المتحدة خلال نقلهم إلى المكان المؤجر لإيوائهم مؤقتا.

٢٥ - ومضى يقول إن تعجيل المشروع ينطوي، وفقا لما قاله الأمين العام، على إجراء مقارنة بين الفرص التي يتيحها سوق العقارات في وقت محدد وتكاليف البناء واحتمالات ارتفاعها. بيد أن اللجنة الاستشارية أبلغت أن شركة إدارة البناء لم يطلب إليها بعد أن تقدم بصورة خطية أسعارا مؤكدة وهو ما ليس باستطاعتها أن تقدمه، وأنه في ضوء اطلاع شركة سكانسكا على التصميم، سيتم تعديل المبلغ الإجمالي المقدر للمشروع عند الاقتضاء. وتترتب على هذه الحالة مسائل خطيرة بشأن الفروض المالية المستخدمة أساسا لحساب التكاليف المتوقعة للاستراتيجية المعجلة. وتلقى هذه الحالة أيضا ظلالة من الشك على قدرة المنظمة على إبقاء المشروع في حدود الميزانية المعتمدة وتوزيع الأنصبة على كامل مدة إنجاز المشروع.

٢١ - وأردفت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يشدد أيضا على الأهمية التي يوليها للالتزام المتجدد للأمين العام بالإبقاء على تكاليف المخطط في حدود الميزانية المعتمدة والخطة الزمنية للتمويل الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦١. ويشعر الاتحاد بقلق بالغ إزاء النتائج المحتملة لحالات التأخير الإضافية في تنفيذ المخطط ويتطلع لتلقي المزيد من الإيضاحات بشأن مفهوم هندسة القيمة. وسيكتسب الاتصال في الوقت المناسب والمتسم بالشفافية من الأمانة العامة طابعا جوهريا في هذا الصدد. كما ينبغي أيضا تقديم تفاصيل كاملة عن آثار المقترحات الجديدة على الأماكن المؤقتة وعلى أمم متحدة أكثر استدامة من الناحية البيئية وأكثر مراعاة للبيئة. ودعت في ختام كلمتها الأمانة العامة إلى الاستفادة من الفرصة التي يتيحها تجديد المباني من أجل إجراء دراسة عن تبسيط المساحة المستخدمة لممارسة أنشطتها.

٢٢ - السيد شودري (باكستان): تحدث نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأعرب عن قلقه لأن عددا من الإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة نسف ولاية الجمعية العامة وقراراتها مما ترتبت عليه تأخيرات في تنفيذ المخطط العام لتجديد مقر الأمم المتحدة. وقال إن هذه التأخيرات التي أساءت إلى صورة الأمم المتحدة هي التي أدت إلى الزيادة البالغة ١٣ في المائة في التكاليف المتوقعة، وهي السبب في بقاء المشروع بعيدا تماما عن طور التنفيذ. ولا يزال الوضع الحالي لمبنى المقر يهدد صحة وسلامة ممثلي الدول الأعضاء، وموظفي الأمانة العامة وغيرهم من الأفراد.

٢٣ - وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تؤيدان توصية مجلس مراجعي الحسابات والملاحظات ذات الصلة وتوصيات اللجنة الاستشارية. ودعا إلى تنفيذ توصيات المجلس على وجه السرعة، كما دعا المجلس إلى أن يبرر تنفيذ توصياته في تقريره القادم بشأن المخطط العام لتجديد مقر الأمم المتحدة، كطلب اللجنة الاستشارية. وأكد على ضرورة تجنب

المجموعة الانتباه في هذا الصدد إلى خطأ في الفقرة ٤٨ من تقرير الأمين العام إذ استخدمت فيه كلمة "recommendation" بدلا من كلمة "request" أو كلمة "mandate". وتأمل المجموعة في أن يتم إصدار تصويب مناسب.

٢٩ - وقال إنه بالرغم من أن مجموعة الـ ٧٧ والصين أيدتا دائما خيار إخلاء مبنى الأمانة العامة طوال عملية التجديد برمتها وأكدتا باستمرار على المشاكل المرتبطة بعملية تجديد المبنى في ظل وجود الموظفين بداخله، فإنها وافقت على النهج التدريجي الذي اقترحه الأمين العام. وثمة حاجة الآن إلى قرار عاجل بشأن المقترحات الجديدة المعروضة على اللجنة. وبغية استعادة مصداقية المشروع، وضمان توافر الموارد ومعالجة نقائص المبنى غير المقبولة في مجالي الصحة والسلامة، فإن من الأهمية بمكان اتخاذ قرارات شفافة ومسؤولة تتم من خلال جملة أمور كجلسات الإحاطة المنتظمة، وتقديم التقارير على نحو أكثر تواترا ونشر المعلومات على الموقع الشبكي الخاص بالمخطط العام.

٣٠ - السيدة ليسون (استراليا): تحدثت أيضا بالنيابة عن كندا ونيوزيلندا، فقالت إنها فوجئت بدعوة اللجنة الخامسة إلى معاودة النظر في القرار التي كانت اللجنة اتخذته بشأن استراتيجية لإتمام المخطط العام والحال أن قرار اللجنة ذلك جاء بعد أعوام من المفاوضات العسيرة. وهي تتفق مع الرأي القائل إن استراتيجية التنفيذ المنقحة هي أفضل طريقة للمضي قدما لأنها ستحد من المخاطر وستساعد على تجنب أي ارتفاع آخر في التكاليف.

٣١ - وقالت إن الاستراتيجية المعجلة ما زالت توفر في الميزانية للمخطط العام مبلغا يناهز ١٩٠ مليون دولار. وأعربت عن رغبة وفدها في الحصول على معلومات مستكملة بشأن التقدم المحرز في عملية تقدير أعمال هندسة

٢٦ - واسترسل قائلا إن الاستراتيجية الرابعة المقترحة لن تخفض التجاوز الحالي للتكلفة سوى بمبلغ ٣٠ مليون دولار، مما يتطلب إيجاد وفورات أخرى بمبلغ ١٩٠ مليون دولار من خلال أعمال هندسة القيمة. وتأمل مجموعة الـ ٧٧ والصين في أن يتم تزويدها بمزيد من التفاصيل بشأن التصميم الأخير وتريدان الحصول على تأكيدات بأن أي خطوات تتخذ في هذا الصدد لن تنال من جودة المواد المستخدمة في التجديد ومن عمرها الافتراضي وقدرتها على التحمل لا من التصميم الأصلي لمبنى المقر، وأن أي قرار بشأن هذه المسائل لن يتخذ دون موافقة مسبقة من الجمعية العامة.

٢٧ - ومضى يقول إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تؤيدان تماما توصية اللجنة الاستشارية بأن التكاليف الناشئة عن المخطط العام ينبغي النظر إليها في سياق مناقشة المخطط، وتأملان في أن يتم تزويدهما بمعلومات إضافية عن هذه المسألة. ولما كانت الأنشطة الناشئة عن هذه التكاليف معروفة للأمانة العامة منذ اعتماد الاستراتيجية الرابعة في عام ٢٠٠٦، فإن من المفترض أن يكون قد تم إعداد تقدير للتكاليف. وتأمل المجموعة أيضا في أن تتلقى مزيدا من التفاصيل عن مبادرة أنواع الاستدامة الثلاثة المشار إليها في تقرير الأمين العام وبخاصة تلك المبادرات التي يمكن أن تسفر عن زيادة تحسين أداء المشروع، فضلا عما يتصل بذلك من تقديرات التكاليف ومسوغاتها.

٢٨ - وأضاف قائلا وترى مجموعة الـ ٧٧ والصين أن الاستراتيجية المعجلة ومفهوم أعمال هندسة القيمة المحسوبة على أساس قيمة معتدلة كان بالإمكان أن يقدمها في عام ٢٠٠٦، ولذا يساورهما القلق إزاء احتمال زيادة تنقيح الاستراتيجية الرابعة. وينبغي للأمين العام أن يبذل عند تنفيذها أقصى جهوده بما لا يقتصر على التخفيف من التجاوز الزائد في التكاليف ٢١٩ مليون دولار، بل وبما يشمل أيضا تخفيض التكلفة الإجمالية للمشروع. وتوجه

للمؤتمرات ربما تتجاوز الوفورات الممكنة. وأعرب عن أمل مجموعة ريو في تلقي إيضاحات من الأمانة العامة بشأن السبل الكفيلة بإبقاء عملية هندسة القيمة في حدود الميزانية المعتمدة. وأوضحت أن وفدها قد لن يوافق على الاستراتيجية المعجلة إلا بعد تلقي إيضاحات من الأمين العام بشأن الوفورات المحتملة التي ستحققها تلك الاستراتيجية.

٣٦ - وطلب توضيحا بشأن التكاليف الناجمة في حالة الأثاث والمعدات المشار إليها في الفقرة ٢١ من تقرير اللجنة الاستشارية وتوضيحا بشأن سبب التأخير في إنشاء المجلس الاستشاري الذي طلبت مرارا وتكرارا إنشائه كل من الجمعية العامة ومراجعو الحسابات الداخليون والخارجيون واللجنة الاستشارية.

٣٧ - وقال إن مجموعة ريو ترغب في الحصول على معلومات تفصيلية عن السبل التي تعتزم الأمانة العامة أن تكفل بها خلال مدة مشروع البناء على النحو المناسب تخزين ومناولة المشغولات الفنية والجداريات والتحف وغيرها من الأشياء الثمينة التي وهبتها الدول الأعضاء للأمم المتحدة.

٣٨ - وحثم بالقول إنه نظرا لعدم تنفيذ ولايات الجمعية العامة، يتعين بذل جهود أكبر لاستعادة الثقة في المشروع. وهذا ما لا يمكن إنجازه إلا من خلال زيادة الشفافية والمساءلة أمام الدول الأعضاء.

٣٩ - السيد تاوانا (جنوب أفريقيا): تحدث نيابة عن المجموعة الأفريقية، فقال إن التقارير المعروضة على الجمعية العامة تشير إلى أن الأمانة العامة لم تتخذ خطوات فورية للمشروع في العمل من أجل تحديد مبنى المقر بعد الموافقة على المخطط العام. وقال إن المشروع متأخر عن مواعده بسنة وجاوز ميزانيته بمبلغ ٢١٩ مليون دولار فيما يعزى في جانب منه إلى عدم وجود مدير تنفيذي يقدم التوجيه الاستراتيجي. فمشكلة الشواغر، وبخاصة في المناصب العليا،

القيمة، لتقويم هذا التجاوز في التكاليف. وهي تلتمس أيضا من الأمين العام، في حالة اعتماد الاستراتيجية المعجلة، أن يقدم لها تأكيدات بأن المشروع يمكن تنفيذه في حدود ميزانية العام الماضي ثم إن المجلس الاستشاري المقترح ينبغي إحلاله ليشكل قيادة فعالة. وهي تأمل في أن ترى في العام القادم تحقيق بعض التقدم في تنفيذ المخطط العام.

٣٢ - السيد فرمن (الجمهورية الدومينيكية): تحدث نيابة عن مجموعة ريو، فقال إن بلدانا عديدة في المنطقة سددت بالكامل الأنصبة المقررة عليها للمخطط العام. وأكد مجددا في هذا الصدد، على أن الجمعية العامة واللجنة الخامسة هما الهيئتان اللتان لهما سلطة إقرار الاستراتيجية والتكاليف.

٣٣ - وقال إن مجموعة ريو يساورها قلق عميق إزاء عدم تقدم المشروع. فتغيير المدير التنفيذي وانعدام التوجيه والتعاون من قبل إدارات الأمانة العامة لا يقبل عذرا لتبرير عدم الوفاء بولايات أنشأتها الجمعية العامة.

٣٤ - وقال إنه لا يمكن أن تحدث زيادة في التكلفة البالغة ١ ٨٧٦,٧ مليون دولار أو أي تغيير في توزيع الأنصبة المقررة في قرارا لجمعية العامة ٢٥١/٦١. فالعديد من الدول في مجموعة ريو اختار تقديم مدفوعات على عدة سنوات خلال خمسة أعوام وقد وافقت الجمعية العامة على نظام الدفع هذا.

٣٥ - ومضى يقول إن الجمعية العامة أعلنت بوضوح في الفقرتين ١١ و ١٢ من القرار ٢٥١/٦١ أن المشروع يجب أن يظل في حدود الميزانية المعتمدة. بيد أن اللجنة الاستشارية أشارت في الفقرة ١١ من تقريرها (A/62/490) أن هناك تجاوزا متوقعا في التكاليف بمبلغ يناهز ٢١٩,٦ مليون دولار. ويساور وفدها القلق لأنه، حتى في حالة ما إذا أمكن تخفيض التكاليف من خلال الاستراتيجية الرابعة المعجلة، فإن نفقات استئجار حيز إضافي ومبان إضافية ومرفق مؤقت كبير

٤٤ - ومضى يقول إن على الأمانة العامة أن تواصل خططها لتشجيع الشركات الابتكارية على استخدام مبنى المقر واجهة لعرض منتجاتها لإدارة المباني على نحو يتسم بتحقيق كفاءة الطاقة ومراعاة البيئة. فهذه فكرة أصيلة يمكن أن تحقق وفورات في التكاليف.

٤٥ - وحثم بالقول إن الهدايا التي تلقتها المنظمة من الدول الأعضاء تشكل جزءا هاما من تاريخها وينبغي المحافظة عليها بصرف النظر عما إذا تسنى أو لم يتسن نقلها لتخزينها خلال المدة التي تستغرقها أعمال التجديد، وينبغي أن تخصص لها أماكن مناسبة في مجمع الأمم المتحدة بشكله الجديد.

٤٦ - السيد موكاي (اليابان): قال إن وفده يدرك أهمية المخطط العام وطابعه العاجل. ولذا، فقد منى بحببية أمل عندما سمع أن المشروع متأخر عن مواعده بسنة وأن هذا التأخير رفع التكاليف الإجمالية بما يتجاوز الميزانية المعتمدة بمبلغ ٢١٩,٦ مليون دولار. وأي تأخير آخر قد يقلص من ثقة الدول الأعضاء في قدرات الأمانة العامة على التخطيط والإدارة.

٤٧ - وقال إنه يفهم أن يكون تدارك الوقت الضائع هو الهدف الرئيسي للاستراتيجية الرابعة المعجلة. بيد أن العمل الأشد إلحاحا إنما يتمثل في كفالة أن تستوعب الميزانية المتجاوز المقدر في التكلفة وتجنب أي زيادات أخرى. وقال إنه يؤيد الاستراتيجية المقترحة شريطة أن يفنى الأمين العام بالتزامه بالبقاء في حدود مستوى الميزانية المعتمدة والإبقاء على الجدول الحالي للأصبة المقررة.

٤٨ - وقال إن وفده يريد إيضاحا بشأن مضامين عملية هندسة القيمة وتوقيت وقيمة جملة من الأسعار القصوى المضمونة، وموثوقية ارتفاع أسعار تقدير التكاليف في المستقبل، واستبدال الأثاث والمعدات.

تعرض للخطر تنفيذ الولايات ويجب تجنب هذا الأمر مهما كان الثمن. وأعرب عن أمله في أن يتم تعجيل تنفيذ المخطط بعد أن تم مؤخرا تعيين مدير تنفيذي ومدير للمشروع.

٤٠ - وأعرب عن ترحيب المجموعة الأفريقية بالمكتب الاستشاري المقترح إنشاؤه وعن أمله في أن تقوم عضويته على أساس قاعدة تمثيل جغرافي واسع النطاق.

٤١ - وقال إن من شأن استراتيجية رابعة معجلة أن تحدث أثرا إيجابيا في تنفيذ المخطط الذي يجب الشروع في تنفيذه بسرعة. بيد أنه يود أن يتلقى تأكيدات بأن التكاليف ستظل في حدود الميزانية وأن جودة العمل ستكون مضمونة.

٤٢ - السيد غيربر (سويسرا): قال إن المخطط العام ينبغي تنفيذه بأقل تكلفة ممكنة وبأسرع ما يمكن دون المساس بجودة أعمال التجديد أو سلامة الموظفين. وينبغي تجهيز المبنى الجديد بتكنولوجيا صديقة للبيئة وغير ذلك من المعدات التي من شأنها أن تخفض من تكاليف الصيانة وتحسّن ظروف العمل. ووصف الاستراتيجية المعجلة الرابعة بأنها تفي بهذه الأولويات وقال إنها ستساعد أيضا في التقليل من المخاطر الناشئة عن عملية البناء. وأضاف قائلا إن عملية تنفيذ أعمال هندسة القيمة الجارية حاليا ستخفف تكاليف المشروع الذي يمكن وينبغي انجازه في حدود الميزانية المعتمدة.

٤٣ - ومضى يقول إنه بالرغم من اقتناعه بأن الاستراتيجية الرابعة المعجلة خطوة في الاتجاه الصحيح، فإن البعض ربما ينظر إليها على أنها فصل آخر في العملية الطويلة التي شددت أعصاب وفود عديدة. ومن شأن التعجيل بإنشاء المجلس الاستشاري أن يشكل خطوة بعيدة باتجاه تعزيز الثقة في الاستراتيجية الجديدة. ثم إن بإمكان المجلس أيضا أن يتصرف كوسيط فعال بين مكتب المخطط العام والدول الأعضاء إذا ما أصبح من الضروري إدخال تغييرات أخرى على الاستراتيجية.



بمجرد توقع، بل إنه ضرورة. ويقع على عاتق جميع مديري الإدارات واجب ضمان تقديم كل ما هو مطلوب منهم من أجل التنفيذ الفعال والكفاء للمخطط. وأعرب عن أمله في أن يقوم المدير التنفيذي المعين حديثا بالدور القيادي اللازم للتغلب على التحديات.

٥٢ - وقال إن السلامة الاقتصادية للاستراتيجية الرابعة المعجلة ليس محل جدل. وقال إن نهج هندسة القيمة المخطط له يستحق الاتباع، ولكن يجب رصده عن كثب كما يجب ألا يكون على حساب الجودة.

٥٣ - وقال إن وفده يدعو إلى زيادة فرص الشراء لهذا المشروع من موردين ينتمون إلى بلدان نامية. وتمشيا مع الدعوة الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦١ إلى عمليات شراء تنسم بالشفافية، يجب ألا توضع شروط مقيّدة غير ضرورية في وثائق العطاءات مما قد تستبعد أولئك الموردين على أسس غير موضوعية.

٥٤ - السيد غولوفينوف (الاتحاد الروسي): قال إنه يشعر بقلق عميق بسبب المعلومات الواردة في التقارير الموجودة أمامه عن حدوث تأخرات كبيرة في تنفيذ المخطط العام لتجديد مباني المقر وزيادة في التكاليف المقدرة. وأشار إلى التغييرات المقترحة على الاستراتيجية الرابعة لتنفيذ المخطط، ورحب بجهود الأمانة العامة لإبقاء المشروع ضمن الميزانية والمواعيد المعتمدة. ولكنه قال إنه مندهش من أن "الحدث غير المرجح" المشار إليه في الفقرة ١٢ من قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦١، الذي يتمثل في تجاوز التكلفة المقررة وتأخر الجدول الزمني للعمل، قد وقع حتى قبل أن يبدأ التشييد.

٥٥ - ولذلك فإن وفده وهو ينظر في الاستراتيجية الرابعة المعجلة سيبحث عن ضمانات مقنعة بأن المخطط العام لتجديد مباني المقر، سيتقدم بسرعة إلى المرحلة العملية فور

٤٩ - السيد تاريس دا فوتورا(البرازيل): قال إن مصير الجداريتين "الحرب" و"السلام" الموجودتين في مبنى المقر يهيم كثيرا وفده لأنهما رسمهما الفنان البرازيلي كانديدو بورتناري. فالزوار يشاهدون جدارية "الحرب" وهم داخلون، وجدارية "السلام" وهو خارجون، مما يعني أن جوهر مهمة الأمم المتحدة هو تحويل المعاناة إلى الأمل والحرب إلى سلام. وقال إنه يود الحصول على معلومات تفصيلية عن التدابير المعتزم أن تتخذها الأمانة العامة للمحافظة المادية عليهما أثناء مدة أعمال التجديد.

٥٠ - السيد أتشاريا (الهند): قال إن الدول الأعضاء أقرت بأن تعتمد الاستراتيجية الرابعة للمخطط العام لتجديد مباني المقر بفضل الإحاطات التفصيلية والمفاوضات المكثفة، ولهذا فإنه مندهش ليس فقط من أن المشروع يواجه حاليا تأخرا وتجاوزا للتكلفة المقررة، ولكن أيضا من أن استراتيجية رابعة معجلة تُقترح كطريقة أفضل للمضي فيه. وفي حين أنه يوافق على الاستراتيجية المعجلة بمزاياها كما وُصفت، غير أنه تساءل لماذا لم تُدرج تلك العناصر، التي كانت موجودة من قبل، ضمن الاستراتيجية الأصلية. وقال إنه يجب على المنظمة أن تكون متيقظة، وأن تقيّم مخاطر الاستراتيجية المختارة وتخفف من حدتها، من أجل تجنب تعديلات مماثلة في المستقبل. ودعا إلى إجراء مسح التشييد ودراسات المشروع الموصى بها قبل بدء التشييد، لضمان سلامة المبنى وأمنه.

٥١ - وأعرب عن عدم ارتياحه للتعليقات الواردة في الفقرة ٥ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/62/490) بشأن عدم وجود التزام بالمشروع من جانب بعض إدارات الأمم المتحدة، مما أدى إلى تجاوز التكلفة المقررة وتأخر التنفيذ. وقال إن المخطط العام لتجديد مباني المقر يخص الجميع: الدول الأعضاء وشعوبها وموظفي الأمم المتحدة. وليس الالتزام والتعاون الكاملين من جانب جميع الإدارات المعنية

إنه كان يفضل أن تقدم إلى الدول الأعضاء عدة خيارات بدلا من خيار واحد "إما أن يؤخذ أو أن يُترك". وإذ ذكر أن الاستراتيجية الرابعة المعجلة من شأنها أن تقلل زيادة التكلفة بمقدار ٣٠ مليون دولار فقط، فإنه تساءل عن كيف ستجعل الاستراتيجية بالإمكان عدم تجاوز حدود الميزانية المعتمدة.

٦١ - وقال إن من المخيب للآمال أن التقرير المرحلي السنوي الخامس عن المخطط العام لتجديد مباني المقر كان أقل كثيرا من التقارير السابقة في توفير المعلومات. وقال إن وفده كان يفضل توفير مزيد من المعلومات عن المجلس الاستشاري وقضايا الاستدامة والمشتريات، من بين جملة أمور. ولكنه مع ذلك يرغب في النظر في الاستراتيجية المعجلة المقترحة، ويأمل في أنها ستسرع خطى المشروع حقا.

٦٢ - السيد كورمان (تركيا): قال إن وفده يولي أهمية كبيرة لتجديد مباني مقر الأمم المتحدة. وأعرب عن ترحيب وفده بتعيين مدير تنفيذي وتعيين موظفين في وظائف مؤقتة في مكتب المخطط العام لتجديد مباني المقر وإدارات أخرى. كما أعرب عن تقديره للتقدم المحرز في الفترة السابقة للتشييد، في الخدمات الاستشارية، وأعمال التصميم، والحصول على حيز مؤقت خارج الموقع. ولكن وفده يشعر بقلق من أن تنفيذ المشروع قد تأخر بحوالي سنة وأن ذلك التأخر له آثار مالية، كما هو وارد في تقرير مجلس مراجعي الحسابات ((A/62/5 (Vol. V)).

٦٣ - ورغم أن التصرف المثالي ليس هو إجراء تغييرات جديدة في النهج لمثل هذا المشروع الشامل خلال سنة من اعتماده، فقد أعرب عن أنه يتفق مع اللجنة الاستشارية في أن هناك مزايا للاستراتيجية الرابعة المعجلة وأنه واثق من أن الأمين العام سيلتزم بالتأكدات الواردة في تقريره فيما يتصل بتقليص الإطار الزمني لإنجاز المشروع وإبقاء تكلفته في

الموافقة عليه، دون مزيد من المقترحات أو إعادة النظر في الاستراتيجية في الأجل القريب.

٥٦ - وقال إن العنصر الرئيسي للاستراتيجية المعجلة يبدو أنه فرصة استئجار حيز مؤقت بديل إضافي في مائتات لاستيعاب عدد كبير من موظفي الأمانة العامة بصفة مؤقتة، وهي إمكانية لم تكن موجودة من قبل. وأعرب عن أمله في أن يحصل على تفاصيل عن المبنى الذي تعتزم الأمانة العامة استئجاره، وعن حالة المفاوضات مع مالك المبنى.

٥٧ - ونظرا لحجم المشروع والتفويض المقترح. بمنح سلطات واسعة لمديري المشروع، فإن من المهم على وجه الخصوص أن تُتبع، دون قيد أو شرط، قواعد وإجراءات الأمم المتحدة، وكذلك قرارات الجمعية العامة بشأن التمويل والميزانيات والمشتريات. وقال إن مما له أهمية حاسمة أن يراقب مكتب خدمات الرقابة الداخلية ولجنة الرقابة عن كتب عملية العطاءات التي توشك على البدء لاختيار المقاولين من الباطن.

٥٨ - كما يجب على الأمم المتحدة أيضا أن تدرس كيف قامت المنظمات الدولية الأخرى (مثل مجلس أوروبا والمنظمة العالمية للملكية الفكرية) بإنشاء هيئات حكومية دولية متخصصة مخصصة للإشراف على مشروعات تشييد واسعة النطاق.

٥٩ - السيد عفيفي (مصر): قال إن عدم الالتزام بمجدول مواعيد المخطط العام لتجديد مباني المقر لم يسفر فقط عن تجاوز التكلفة المقررة بل أثر أيضا على مصداقية المشروع وصورة الأمم المتحدة. ويجب تقييم الأسباب الكامنة وراء ذلك الإخفاق بعناية لتجنب حدوث مزيد من التأخيرات.

٦٠ - وقال إن الجمعية العامة طلبت، في قرارها ٢٥١/٦١، إلى الأمين العام أن يقدم إليها للنظر الخيارات الممكنة بشأن كيفية عدم تجاوز حدود الميزانية المعتمدة. وقال

القرارات. وستواصل اللجنة استعراض استراتيجياتها وتعيد تنظيم هيكلها لإحداث تغييرات في النظام الموحد.

٦٧ - وقال إن اللجنة تعهدت بتوثيق علاقات مع جميع أصحاب المصلحة من أجل التوصل إلى نظام أكثر اتساقا وفعالية لإدارة الموارد البشرية في النظام الموحد ككل. وقد أوضحت الدول الأعضاء والمنظمات المختلفة في النظام الموحد ضرورة زيادة الأولوية التي تعطى لمسائل مثل إدارة الأداء، والتنقل، وتدبير تعزيز زيادة الإنتاجية والكفاءة.

٦٨ - وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٧٤/٦١، نظرت اللجنة في اقتراح الأمين العام الشامل بشأن الحوافز الملائمة للاحتفاظ بموظفي المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وبينما أقرت اللجنة بالمهمة الاستثنائية للمحكمتين ومزايا اقتراح الأمين العام، فإنها توصلت إلى أن الحوافز المالية الخاصة ليست ملائمة لأنها غير منصوص عليها في النظام الموحد وبهذا فإنها ستمثل سابقة، وإلى أن هناك مرونة كافية في الإطار التعاقدى الحالي لتخفيف عدم اليقين فيما يخص التوظيف في المستقبل. ووضعت اللجنة اقتراحات معينة لمساعدة إدارة المحكمتين على استخدام الأدوات المتاحة لهما بالفعل.

٦٩ - وأوصت اللجنة بإدخال تعديل يتضمن زيادة في جدول المرتبات الأساسية/الدنيا الحالي لموظفي الفئة الفنية والفئات العليا بنسبة ١,٩٧ في المائة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وسيطبق التعديل من خلال طريقة الضم المعتادة المتمثلة في زيادة المرتبات الأساسية وتخفيض نقاط معامل تسوية مقر العمل بما يتناسب مع ذلك.

٧٠ - وقال إن الهامش بين صافي أجور موظفي الأمم المتحدة وصافي أجور الموظفين الشاغلين لوظائف مماثلة في الخدمة المدنية الاتحادية بالولايات المتحدة في واشنطن العاصمة للسنة التقويمية ٢٠٠٧ يبلغ ١١٤,٠، مما يزيد

حدود الميزانية المعتمدة. كما أعرب عن أنه يوافق على أن أعمال التشييد في مبنى شاغر تماما تتسم بقدر أعلى من الكفاءة، كما أنها أقل خطورة وأقل تكلفة من النهج السابق.

٦٤ - السيدة بارثينا (وكيلة الأمين العام لشؤون الإدارة): قالت إن تقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/62/5 (Vol. V)) يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وخلال الشهور القليلة الماضية، جرى إحراز تقدم كبير في عديد من الإجراءات المذكورة في التقرير. وسيجري توفير مزيد من المعلومات في اجتماع قادم.

**البند ١٣٥ من جدول الأعمال: النظام الموحد للأمم المتحدة (A/62/30) و A/62/30/Corr.1 و A/62/336 و A/62/353)**

٦٥ - السيد رودس (رئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية): عرض تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية لعام ٢٠٠٧ (A/62/30 و Corr.1)، فقال إنه وفقا لطلب الجمعية العامة بأن تقوم اللجنة بدور قيادي في وضع نهج جديدة لإدارة الموارد البشرية كجزء من الإصلاحات في النظام الموحد للأمم المتحدة، فقد ركزت اللجنة على تحديث وتقوية الخدمة المدنية الدولية وتطوير علاقة تتسم بقدر أكبر من الاستراتيجية مع منظمات النظام الموحد.

٦٦ - وقدمت اللجنة ردودا في الوقت المناسب على الطلبات الواردة في قرارات الجمعية العامة ٢٣٩/٦١، القسم دال، و ٢٧٤/٦١، توجد تفاصيلها في التقرير السنوي. كما أورد التقرير في الملحق السابع خطة عمل لتقوية دور ومهمة اللجنة. وتناولت خطة العمل تطوير قدرة اللجنة في مجال السياسات على مر الزمن، واستراتيجيات لتقوية عملية التشاور مع المنظمات والموظفين، وطرائق لتعجيل اتخاذ

الجمعية العامة ٥٩/٢٦٨، واصلت اللجنة أيضا رصد التقدم المحرز في شبكة الإدارة العليا. وقد أبدت اهتماما على وجه الخصوص بأنشطة التطوير المخططة، وطلبت تزويدها بمعلومات محددة عن برامج التدريب للأعضاء الجدد في شبكة الإدارة العليا.

٧٥ - وقد وردت الترتيبات التعاقدية في منظمات النظام الموحد ومواءمة الاستحقاقات التي تدفع لموظفي النظام الموحد الموجودين بالخدمة في مراكز العمل الشاقة في ملحق للتقرير السنوي للجنة لعام ٢٠٠٦. واللجنة على استعداد لتقديم أية معلومات إضافية قد تكون مطلوبة لكي تنظر اللجنة الخامسة في تلك المسائل.

٧٦ - وختاما فإن دراسات تعادل الرتب في الأمم المتحدة والولايات المتحدة لم تكتمل. وبناء على طلب اللجنة، فإن أمانة اللجنة وأمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين تستطلعان نُهجًا بديلة للقيام بتلك الدراسات.

٧٧ - السيدة نولان (رئيسة الدائرة الثالثة بشعبة تخطيط البرامج والميزانية)، عرضت البيان المقدم من الأمين العام وفقا للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة بشأن الآثار الإدارية والمالية المترتبة على القرارات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية لعام ٢٠٠٧ (A/62/336)، فوجهت انتباه اللجنة إلى الفقرات من ٢٦ إلى ٣٠ من تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية (A/62/30)، التي تناولت جدول المرتبات الأساسية/الدنيا من حيث صلته بمدفوعات انتهاء الخدمة وما يترتب عليها من آثار مالية. وتقدم الفقرتان ٤ و ٥ من بيان الأمين العام (A/62/336) تفاصيل عن الآثار المالية المترتبة على إجراء تسوية بالزيادة بنسبة ٩٧،١ في المائة في جدول مرتبات النظام الموحد لموظفي الفئة الفنية والفئات العليا فيما يخص الميزانية البرنامجية المقترحة للأمم المتحدة والميزانيتين المقترحتين للمحكمة الجنائية الدولية

بمقدار ١,٠ نقطة عن تقدير الهامش الوارد في التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧ (٩,١١٣). وذلك لأن مستوى الهامش قد جرى تحديثه باستخدام المضاعف الفعلي لتسوية مقر العمل لنيويورك للفترة من شهر أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، مما تبين أنه أعلى بقليل من الإسقاطات المتاحة في وقت إصدار التقرير.

٧١ - وفيما يخص تبسيط حوافز اللغات، وجدت اللجنة أن النهج المتنوعة التي اعتمدها المنظمات المختلفة تلي على نحو فعال احتياجاتها التشغيلية، ولذلك يجب الإبقاء عليها. وقال إن الفقرة ٦٥ من التقرير السنوي تورد مبادئ توجيهية عامة يجب أن تراعيها المنظمات عند استعراض أو وضع برامج لتحسين التعددية اللغوية.

٧٢ - وواصلت اللجنة رصد الدراسة التجريبية المتعلقة بمشروع توسيع النطاقات وربط الأجر بالأداء، التي تجرى في خمس منظمات تطوعت لذلك. وخلال سلسلة من المناقشات المفتوحة، اتضح أن هناك فروقا بخصوص ما تمكنت المنظمات من إحرازه، وأن المشروع يتهدده خطر التوقف ببطء. وحيث أن فترة اختبار المشروع وقدرها ثلاث سنوات على وشك الانقضاء، فقد قررت اللجنة أن تطلب من الأمانة إجراء تقييم شامل، يركز على الدروس المستفادة. ومن المتوقع أن نتاج التقييم في عام ٢٠٠٨.

٧٣ - كما درست اللجنة الحاجة إلى مواءمة استحقاقات الإجازات في النظام الموحد. وهي تعتزم مواصلة استعراضها لمنهجية منحة التعليم، وستقدم تقريرا عن النتائج في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة.

٧٤ - وقد وردت تفاصيل مقررات اللجنة فيما يخص تسوية مقر العمل في الفقرة ٣٩ من التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧ كما وردت معلومات عن استقصاء المرتبات الذي أُجري في لندن في الفقرات ٤٥ إلى ٤٩. وعملا بقرار

٨١ - الرئيس: وفقا لقرار الجمعية العامة ٢١٣/٣٥، دعا مثلا لاتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين للإدلاء ببيان.

٨٢ - السيد لارسون (اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين)، أشار إلى أنه في عام ١٩٩٨ كلفت الجمعية العامة لجنة الخدمة المدنية الدولية باستعراض عملياتها التشاورية وترتيبات عملها. ومن نتائج ذلك الاستعراض اتخاذ قرار بتغيير المادة ٢٢,٢ من النظام الداخلي، التي تنظم تقديم اللجنة للتقارير إلى الجمعية العامة. وأضاف أنه تمشيا مع المادة الجديدة، ستقدم اللجنة إلى الجمعية العامة تقريرا سنويا يضم، في جملة أمور، موجزا للمواقف التي اعتمدها ممثلو الموظفين واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الإدارية، إذا كانت تلك المواقف مغايرة لاستنتاجات اللجنة. وأعرب عن خيبة أمله لأن التقرير الحالي (A/62/30) لا يضم موجزا من هذا القبيل، وأعرب عن ثقته في أن يتم تدارك هذا الإغفال في التقارير المقبلة.

٨٣ - وقال إن اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين يؤيد بشدة نظاما موحدًا يتسم بالتنسيق والاتساق، وأعرب عن أمله في ألا تؤدي المرونة المسموح بها للإدارات إلى تفاوت كبير في ظروف الخدمة. وأضاف أن الاتحاد يؤيد بالكامل نظاما موحدًا منصفًا وقائمًا على الاستحقاق حيث يكون الاستحقاق المعيار الأساسي للاختيار والترقية. ويجب أن يكون تحديد الاستحقاق عادلا وشفافا.

٨٤ - وأعرب عن قلق الاتحاد إزاء قرار اللجنة عدم الموافقة على الحوافز المالية الخاصة المقدمة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقال أن موقف الاتحاد موضح في بيانه، وأنه تم تعميم النص الكامل على أعضاء اللجنة.

٨٥ - وتطرق إلى تطور هامش الأجر الصافي في الأمم المتحدة/الولايات المتحدة فقال إن اتحاد رابطات الموظفين

لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٧٨ - وقالت إن الفقرة ٨ من بيان الأمين العام تشير إلى أن الاحتياجات الخاصة بالميزانية البرنامجية المقترحة والميزانيتين المقترحتين للمحكمتين لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ ستعكس في إعادة تقدير التكاليف الخاصة بما يقابلها من تقديرات الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ قبل تحديد الاعتمادات التي ستوافق الجمعية العامة على تخصيصها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٧٩ - السيد ساها (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية)، عرض التقرير ذا الصلة للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/62/353)، قائلا إنه تمشيا مع الممارسات السابقة للجنة فإنها اقتصر على نظرها في الآثار المالية المترتبة على التوصيات الواردة في تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية (A/62/30 و Corr.1) على التوصيات التي قدمها الأمين العام إلى الجمعية العامة في بيانه (A/62/336). وقال إن اللجنة الاستشارية لم تعلق على التوصيات في حد ذاتها ولا على المنهجية التي تقوم عليها.

٨٠ - وأردف قائلا إن الأمين العام أشار إلى أن الآثار المالية في الميزانية البرنامجية المقترحة للأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ والناجمة عن توصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية فيما يتعلق بالتسوية المقترحة بزيادة جدول مرتبات الأساسية/الدنيا الحالي لموظفي الفئة الفنية والفئات العليا بنسبة ١,٩٧ في المائة ستعكس في إعادة تقدير تكاليف الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ قبل تحديد الاعتمادات التي ستوافق الجمعية العامة على تخصيصها. وأضاف أن اللجنة الاستشارية ليس لديها أي اعتراض على اقتراح الأمين العام.

الوارد في الفقرتين ٤٢ و ٤٣ من تقريره لعام ٢٠٠٤ المعنون "إدارة الأداء والعقود: الجزء الثالث من سلسلة بشأن الإدارة من أجل النتائج في منظومة الأمم المتحدة" (A/59/632).

٨٩ - وأعرب عن أسف الاتحاد لقرار اللجنة منح المنظمات مرونة كبيرة في تطبيق استحقاقات معينة للإجازات وأشار إلى أن تلك المرونة أدت إلى أحكام غير متساوية فيما يخص الإجازات. فإجازة الأبوة مثلا تتراوح بين ثلاثة أيام في بعض المنظمات وأربعة أسابيع في منظمات أخرى. وقال إن هناك أيضا تفاوتات كبيرا في الطريقة التي تكافئ بها المنظمات على الإلمام باللغات واستعمالها. وقال إن الاتحاد يرى أن أي مكافأة على الإلمام باللغات واستعمالها ينبغي أن يدخل في حساب المعاش التقاعدي.

٩٠ - ومضى قائلاً إن الاتحاد أحاط علما بقرار اللجنة مواصلة استعراضها لمنهجية منحة التعليم. وقال إن الاتحاد أعرب عن أسفه مع ذلك لعدم موافقة لجنة الخدمة المدنية الدولية على التوصيات السليمة التي قدمها الفريق العامل والتي تدعو إلى تبسيط المنهجية. ودعا اللجنة الخامسة إلى أن تأخذ في الحسبان أن أي محاولة لخفض منحة التعليم ستجعل من الصعب للغاية على المنظمات توظيف أشخاص مؤهلين ممن يكونون مصحوبين بأسرهم.

٩١ - وعلى الرغم من اعتراف اللجنة "أنظر في سبل زيادة تعزيز الذات والزيادة إلى أقصى حد من قدرتها على دعم الجمعية العامة في توجيه النظام الموحد"، لم يحدث قط أن طبقت بالكامل تعديلات النظام الداخلي للجنة الخدمة المدنية الدولية التي تفاوض بشأنها الفريق العامل الثلاثي الذي يضم ممثلي الموظفين وممثلي المنظمات ولجنة الخدمة المدنية الدولية.

٩٢ - وقال إن اللجنة أقرت بالحاجة إلى كل من الاتساق والمرونة في النظام الموحد. وأضاف أنه في الوقت الذي يدرك فيه الاتحاد الحاجة إلى نُهج أكثر ملاءمة لإدارة الموارد البشرية

المدنيين الدوليين لاحظ بقلق أن متوسط مستوى الهامش على مدى الخمس سنوات الماضية كان دون نقطة الوسط المحبذة وهي ١١٥، حيث يبلغ حاليا ١١٢,٣. وقال إن التسوية المقترحة بنسبة ١,٩٧ في المائة لجدول المرتبات الأساسية/الدنيا لم تسفر عن أي زيادة في الأجر المقبوض، حيث طبقت على أساس عدم حدوث أي خسارة أو مكسب باقتراع نسبة من تسوية مقر العمل. ودعا الاتحاد الجمعية العامة إلى استرجاع الطابع التنافسي للرواتب في منظومة الأمم المتحدة.

٨٦ - وأعرب عن تقدير الاتحاد ما تقوم به اللجنة حاليا من رصد التقدم المحرز في تطوير شبكة للإدارة العليا وسأل عما إذا جرى وضع معايير لتقييم فعالية الشبكة فضلا عن برنامج تنمية القدرات القيادية.

٨٧ - وفيما يخص الدراسات الاستطلاعية لرواتب فئة الخدمات العامة في المقر، أعرب اتحاد رابطات الموظفين المدنيين الدوليين عن امتنانه للجنة لقيامها بالملاءمة بين التجارب المختلفة خلال عملية الاستقصاء في كل مركز من مراكز العمل التي بها مقر. وأوضح أن النص الكامل لبيان الاتحاد يتضمن المزيد من التعليقات بشأن الاستعراض الجاري لنظام الأجور والمستحقات ومختلف عناصره.

٨٨ - وأردف قائلاً إن الاتحاد سيشارك في الفريق العامل التابع للجنة الخدمة المدنية الدولية المسؤول عن إجراء تقييم شامل للدراسة النموذجية لتحديد ممارسات إدارة الأداء التي قد تستخدم لصياغة المبادئ التوجيهية المتعلقة بتحسين إدارة الأداء في النظام الموحد. واستنادا إلى الأبحاث التي أجريت في القطاع العام، عارض الاتحاد بحزم الأجر المرتبط بالأداء في الخدمة المدنية الدولية. وقال إن المزيد من التفاصيل بشأن موقف الاتحاد سيعرض في اجتماع للفريق العامل. وفي غضون ذلك، أشار إلى موقف وحدة التفتيش المشتركة

من دون النظام الموحد، ينبغي استكشافها أكثر. كما أن البعثات جميعها تعتمد اعتمادا كبيرا على خبرة اللجنة ومهاراتها التفاوضية، ليس فقط لاتخاذ القرارات، ولكن أيضا لتوسيع آفاق العمل. ثم أكدت في الختام أن الاتحاد الأوروبي سيواصل تقديم الدعم اللازم للجنة.

٩٥ - السيد فاروق (باكستان): تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن المجموعة تعيد تأكيد دعمها لدور اللجنة وتعترف بالجهود التي تبذلها كي تجعل ذلك الدور مفيدا للجمعية العامة والنظام الموحد. وقال إن المجموعة ترحب بالشكل الجديد الميسر الاستعمال الذي أصبح عليه تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية، وبخطة العمل لفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وبإستراتيجية تعزيز اللجنة.

٩٦ - وأعرب عن موافقة المجموعة على توصيات اللجنة الاستشارية بشأن الزيادة في جدول المرتبات الأساسية/الدنيا وإعادة تقدير تكاليف الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. واعتبر أن عمل اللجنة في مسائل تشغيل موظفين ميدانيين، واستحقاقات الموظفين المعيّنين دوليا العاملين في مراكز العمل التي لا يسمح فيها باصطحاب الأسر، والترتيبات التعاقدية، وحوافز استبقاء موظفي المحكمتين الجنائيتين الدوليتين، إنما هو عمل حاسم في اتخاذ الجمعية العامة قرارات في تلك المسائل. كما أعرب عن ترحيب المجموعة بتوصيات اللجنة بشأن تحسين الشفافية والمساءلة والتمثيل الجغرافي في إدارة الموارد البشرية. وأشار إلى أن المجموعة تود الحصول على تأكيدات بأن تكون المنهجية التي تتبعها اللجنة الاستشارية لشؤون تسويات مقر العمل متماشية مع المبادئ المتفق عليها دوليا، وقال إنها تتطلع إلى إكمال استعراض لجنة الخدمة المدنية الدولية لمنهجية الاستفادة من منحة التعليم.

في مختلف المنظمات، فإنه ينبه إلى أن المرونة ينبغي أن لا تقوض "عمومية" النظام الموحد. وقال إن ظروف الخدمة المتسقة تكتسي أهمية خاصة، بالنظر إلى أن الموظفين مطالبون بأن يكونوا على استعداد للتنقل.

٩٣ - وقال إن هدف إصلاح اللجنة المعلن منذ أمد بعيد يتمثل في إقامة حوار أكثر فعالية مع ممثلي الموظفين ومع المنظمات. وأعرب عن أمل الاتحاد في أن تتطور إجراءات التشاور لتصبح شراكة حقيقية، وقال إنه سيواصل القيام بدوره في سبيل النظام الموحد.

٩٤ - السيدة ميسكيتا (البرتغال): تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي، والبلدان المرشحة للانضمام إليه تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا، وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، بالإضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وليختنشتاين ومولدوفا، قالت إن الاتحاد الأوروبي يشدد على أهمية اللجنة باعتبارها جهازا محوريا في الحفاظ على تماسك النظام الموحد. وأردفت قائلة إن الاتحاد يرحب بالسرعة التي أنجزت بها اللجنة العمل المتعلق بالترتيبات التعاقدية، ومواءمة شروط الخدمة، وحوافز الاستبقاء الخاصة بالمحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة، إلا أنه يطلب تفسيراً للبطء في التقدم في المشروع التحريبي لتوسيع نطاقات الأجر/ربط المكافأة بالأداء. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يثني على اللجنة لتحسينها طرائق عملها، ووجهت الانتباه في هذا الصدد إلى مقررات تعزيز اللجة الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦١. وقالت إنه ينبغي للجنة في المستقبل من أشغالها أن تصوغ توصيات بشأن الخطوات التي يتعين اتخاذها لتحقيق التوازن بين الجنسين في النظام الموحد، لا سيما في المستويات العليا. واعتبرت أن النظام الموحد يحقق التماسك لأسرة الأمم المتحدة، كما أنه عامل مهم في توحيد القواعد والأنظمة: فإمكانات تنقل الموظفين مثلا، وهي منعدمة

الإداريين، وأنه من المهم أنها رأت ما للمبادرة من قيمة. واعتبرت الدراسة التجريبية لتوسيع نطاقات الأجر/ربط المكافأة بالأداء خطوة في اتجاه إدارة للموارد البشرية قائمة على تحسين الأداء، غير أنها رأت أن انعدام إبداء الرأي في الدراسة أمر مخيب للآمال، ومن ثم فهي ترحب بقرار اللجنة إجراء تقييم شامل. وحلّصت إلى أن الوفود الثلاثة ترى أن جهود اللجنة الرامية إلى تحسين طرائق عملها مشجعة، وأنها تتطلع إلى حصول التحسن المقابل في عملها.

١٠٠ - السيد فيرمين (الجمهورية الدومينيكية): تحدث باسم مجموعة ريو، فقال إن المجموعة تعيد تأكيد ما للنظام الموحد من أهمية، وما للجنة من دور أساسي في ذلك النظام. وبين أنه لما كان الموظفون هم المورد الأكثر قيمة في النظام الموحد، يجب الاهتمام بوضع أفضل الشروط الممكنة لجذب موظفين جدد من ذوي الكفاءات العالية. وقال إن المجموعة لاحظت مع الاهتمام الشكل المحسن للتقرير. وأضاف أن التقييم الشامل المقبل للدراسة التجريبية بشأن توسيع نطاقات الأجر/ربط المكافأة بالأداء سيلقى الترحيب، لأن استنتاجات الدراسة ليست حاسمة على ما يبدو. وأضاف يقول إن المجموعة لاحظت توصيات اللجنة بشأن تحسين المهارات اللغوية، وستتابع عن كُتب جهودها الرامية إلى تحسين طرائق عملها، الأمر الذي يجب ألا يتطور إلى حد التأثير على استقلاليتها، علما بأن الاستقلالية حيوية لإنجاز اللجنة ولايتها.

١٠١ - السيد كوفالينكو (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلاده يقدر حجم العمل الذي أنجزته اللجنة في المسائل المتعلقة بالنظام الموحد، لا سيما ردها المستنير على اقتراح الأمين العام استعمال الحوافز المادية لاستبقاء الموظفين في المحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وأردف يقول إن وفد بلاده يتفق مع الرأي الاستشاري للجنة الذي يفيد بأن تلك الحوافز ليست في محلها. كما بين أن وفد بلاده يدعم أيضا قرار

٩٧ - وأردف يقول إن المجموعة تطلب المزيد من التفاصيل عن دور اللجنة المحوري المستمر في تطوير شبكة كبار الموظفين الإداريين وتقييم برنامج تنمية قدراتها القيادية، وعن عملها بشأن استحقاقات الإجازات؛ وأضاف إن على جميع منظمات الأمم المتحدة أن تتبع لوائح النظام الموحد في مثل هذه الاستحقاقات ومسائل التوازن بين العمل والحياة الخاصة والرعاية الصحية. ثم قال إن المجموعة تتطلع إلى صدور التقرير بشأن توسيع نطاقات الأجر/ربط المكافأة بالأداء. واعتبر أن المبادئ التوجيهية الموصى بها بخصوص حوافز اللغات تحتاج إلى توضيح؛ بينا أن سياسة تحسين المهارات اللغوية لجميع الموظفين تستحق التشجيع بكل تأكيد، غير أن امتلاك هذه المهارات ينبغي ألا يُعتبر شرطا إضافيا للتوظيف والتنسيب والترقية: إذ يجب أن تخضع إجراءات التوظيف للمادة ١٠١-٣ من الميثاق ولا تحيد عنها.

٩٨ - السيدة بوتشارت (كندا): تحدثت أيضا باسم أستراليا ونيوزيلندا، فقالت إن الوفود الثلاثة تشدد على الربط بين عمل اللجنة وفعالية العمل في منظمات النظام الموحد. وذكرت أن اللجنة كانت قد قدمت توجيهها محمدا بشأن مسألتين من مسائل الموارد البشرية: أولاها، أن خلاصاتها بشأن مقترحات الأمين العام في موضوع الترتيبات والاستحقاقات التعاقدية شكلت أساسا مهما لقرارات الجمعية العامة، وأن مشورتها عن شروط الخدمة في مراكز العمل التي لا يُسمح فيها باصطحاب الأسر ساعدت على توضيح الخيارات؛ والثانية هي أن توصيات اللجنة المتعلقة بوسائل استبقاء الموظفين الدوليين في المحكمتين الجنائيتين الدوليتين كانت مفيدة جدا، لا سيما ما تعلق منها بتحديد الحوافز غير النقدية.

٩٩ - واستطردت تؤكد أنه لما كان تعزيز القدرة الإدارية ضروريا لتحقيق الفعالية في منظومة الأمم المتحدة، فإن الوفود الثلاثة ترحب بعمل اللجنة بشأن شبكة كبار الموظفين



السريع على مسألة إستراتيجية الاستبقاء في المحكمتين الجنائيتين الدوليتين. واستطرد يقول إن التوصيات المتعلقة بالترتيبات التعاقدية ومواءمة شروط الخدمة ينبغي أن تنظر فيها اللجنة بالتفصيل في مرحلة لاحقة في سياق إدارة الموارد البشرية. وقال إن التوجيهات التي أوصت بها اللجنة بشأن الحوافر المتعلقة باللغات ينبغي ألا تُعتمد لأنها قد تُشكل عامل تمييز في إجراءات تعيين الموظفين وترقيتهم. وبين أن وفد بلاده يتمنى أن تضطلع اللجنة بدور أساسي في توجيه منظمات النظام الموحد نحو إدارة أكثر فعالية، كما يرجو أن يشارك في نقاشات بناءة حول سبل التصدي لجميع التحديات التي يمكن مواجهتها في ذلك الصدد.

١٠٥ - السيد شين يانجي (الصين): قال إن لوفد بلاده أربعة تعليقات محددة على العمل الفعلي الذي أنجزته اللجنة. أولها أن اللجنة تستحق الثناء لما بذلته من جهود لحل مشكل استبقاء الموظفين في المحكمتين الجنائيتين الدوليتين في إطار الترتيبات القائمة. وثانيها أنه ينبغي وضع معايير موضوعية تعكس الحاجة إلى تحقيق التوازن الجغرافي والجنساني، وذلك بهدف منع الانتقائية في تعيين عناصر في شبكة كبار الموظفين الإداريين. وثالثها أن اللجنة محقة في ما ذهبت إليه من أنه ينبغي السماح لمنظمات النظام الموحد أن تحتفظ بما تتبعه حاليا من مرونة في النهج في ما يتعلق بالحوافز والمتطلبات اللغوية حتى تتمكن من الاستجابة لاحتياجاتها التشغيلية المختلفة، واعتبر أنه من المهم جدا ما ورد في الفقرة ٦٥ '١' من التقرير من أنه لا يُشترط إتقان أكثر من لغة رسمية واحدة في إعلانات الشواغر إلا إذا تطلبت الولاية الوظيفية ذلك. ورابعها أن وفد بلاده يقدر جهود اللجنة الرامية إلى تحسين طرائق عملها، ويتمنى أن تواصل اصطلاحها بقسطٍ وفير في مواءمة شروط الخدمة في النظام الموحد وفي إصلاح إدارة الموارد البشرية.

اللجنة بأن يُطلب إجراء تقييم شامل للدراسة التجريبية لتوسيع نطاقات الأجر/ربط المكافأة بالأداء، خصوصا وأن بعض خلاصات الدراسة تتسم بالغموض. وأعرب عن أمله في أن تتمكن اللجنة من تقديم مقترحات بديلة، كما يُستحسن لو تُقدم معلومات إضافية عن الكيفية التي أُجريت بها الدراسة.

١٠٢ - وفي ما يتعلق بالبدلات والاستحقاقات، قال إن اللجنة كان بإمكانها أن تُجري استعراضا للممارسة والخبرة السائدتين في أنظمة الخدمة المدنية الوطنية، وأن تنظر في ترتيبات الأمم المتحدة ككل بهدف تحديثها وتبسيطها. ثم قال إن وفد بلاده لاحظ المعلومات المتعلقة بالإبقاء على الهامش بين صافي الأجر في الأمم المتحدة ونظيره في الولايات المتحدة في الحدود التي وضعتها الجمعية العامة، والتي لا تستدعي اتخاذ أي قرارات في المرحلة الراهنة. ودعا اللجنة إلى الاستمرار في رصد تطور شبكة كبار الموظفين الإداريين وإبلاغ الدول الأعضاء بأي تحرك في اتجاه استحداث فئة مستقلة من الموظفين. ولاحظ عدم وضوح السبب الذي جعل التقرير يناقش تلك المسألة في الفرع المخصص لشروط خدمة موظفي الفئة الفنية والفئات العليا: فموضوع الاستثناءات الممكنة في ما يتعلق بشروط الخدمة قد أُغلق منذ عهد بعيد.

١٠٣ - وأعرب عن ترحيب وفده بنظر اللجنة في سبل تعزيز دورها وعملها ووضع خطة عمل مناسبة. واستدرك يقول إن لوفد بلاده شكوكا جدية بشأن إصدار التقرير في شكله الجديد، الأمر الذي أنقص قيمته بوصفه عملا مرجعيا ومصدرا للمعلومات.

١٠٤ - السيد كيشيموتو (اليابان): أعاد تأكيد دعم وفد بلاده للنظام الموحد. وأعرب عن موافقته على توصية اللجنة المتعلقة بمستوى المرتبات الأساسية/الدنيا، وأثنى عليها لردّها

١٠٦ - السيد رودس (رئيس لجنة الخدمة المدنية الدولية):  
قال إن وجهات نظر اللجنة تمثل توجيهها مهما للجنة.  
وأضاف إنه سيقدم، في المفاوضات غير الرسمية، ردوداً  
تفصيلية على جميع التعليقات والأسئلة المطروحة.  
رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.

---